دور السياسة المالية فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد الليبى

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من الطالب

حلمى أحمد مصطفى سليمان

بكالوريوس اقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بنغازى – ١٩٩٤

ماجستير في الاقتصاد – الأكاديمية الليبية – ٢٠٠٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

معهد الدراسات والبحوث البيئية

جامعة عين شمس

٢٠١٨

صفحة الموافقة علي الرسالة

دور السياسة المالية فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد الليبى

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من الطالب

حلمى أحمد مصطفى سليمان

بكالوريوس اقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بنغازى – ١٩٩٤

ماجستير في الاقتصاد – الأكاديمية الليبية – ٢٠٠٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

وقد تمت مناقشة الرسالة والموافقة عليها:

اللجنة: التوقيع

١ – ا.د/أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/عطيه المهدى الفيتورى

أستاذ الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة بنغازى – ليبيا

٣ – ا.د/ عبير فرحات على

أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية التجارة لشئون المجتمع والبيئة

جامعة عين شمس

٤ – ا.د/ نجلاء محمد ابراهيم

أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة بنى سويف

٢٠١٨

دور السياسة المالية فى مواجهة مشكلة البطالة فى الاقتصاد الليبى

(دراسة مقارنة)

رسالة مقدمة من الطالب

حلمى أحمد مصطفى سليمان

بكالوريوس اقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بنغازى – ١٩٩٤

ماجستير في الاقتصاد – الأكاديمية الليبية – ٢٠٠٢

لاستكمال متطلبات الحصول علي درجة دكتوراه الفلسفة

في العلوم البيئية

قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية

تحت إشراف:

١ – ا.د/ أحمد فؤاد مندور

أستاذ الاقتصاد – كلية التجارة

جامعة عين شمس

٢ – ا.د/ عطية المهدى الفيتورى

أستاذ الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة بنغازى – ليبيا

ختم الإجازة

أجيزت الرسالة بتاريخ / /٢٠١٨

موافقة مجلس المعهد / /٢٠١٨ **موافقة الجامعة / /٢٠١٨**

٢٠١٨

شكـر وتقـديـر

الحمد لله رب العلمين والصلاة والسلام على المبعوث وعلى أله وصحبه أجمعين عملا بقوله تعالى « وإذ ا تأذن ربك لئن شكرتم لأزيدنكم ..... ونشكر الله على نعمه التى لا تقدر ولا تحصى ومنها توفيقه تعالى على إتمام هذا العمل يتقدم الباحث بكل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى الأستاذ الدكتور / أحمد فؤاد مندور، والأستاذ الدكتور / عطيه المهدى الفيتورى ، لما بذلوه من جهد وعطاء على هذه الرسالة وعلى دعمهم وتوجيهاتهم القيمة فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

كما يّسرنا أن نوجه أسمى آيات التقدير والعرفان إلى موظفي المكتبات داخل الجامعة وخارجها ، وإلى كل من ساعدنى فى إنجاز هذا العمل بجمهورية مصر العربية ودولة ليبيا الوطن العزيز ، كما أتقدم بكل الشكر والتقدير الى جميع الجهات البحثية التى كانت لى خير عون وعطاء فجزاهم الله عنى خير الخير الجزاء .

كما أتقـدم الى الجمعية العامة للدراسات والبحوث والتكنولوجيا بالقاهـرة ، حيث كانت لى نعم العون والسداد ، وكانوا الصادق الأمين فى امدادى بالمعلومات الاقتصادية والاحصائية فجزاهم الله عنى خير الخير الجزاء .

كما أهـدى هـذا العمل المتواضع الى روح والدتى رحمها الله وأسكنها فسيح جناته والى والدى حفظه الله ورعاه والى السند والعضد زوجتى وأحبائى أبنائى (هيا ، مارين ، أحمد ، الزبير) الذين كان لهم الفضل فى اتمام هذا العمل...

المُستخلص

تُعتبر السياسة المالية كأحد العناصر الأساسية الهامة التى يقوم عليه الإقتصاد الليبي، الذى يتم من خلاله تحقيق الأهداف المخطط لها؛ وذلك لأن إمكانية الإقتصاد الليبى تنعكس على نجاح التوازن الكلى لليبيا ، حيث أن السياسة المالية هى عامل متغير ومؤثر على الإقتصاد الليبى ، وذلك بمثابة تأثيره على البطالة ، وعنصر البطالة عامل متغير، حيث ينعكس تأثيرهم على العنصر الثابت الذى يمثل الإقتصاد الليبى ، وقد أجريت الدراسة التحليلية للبيانات التى تم الحصول عليها من خلال وزارة المالية وبعض القطاعات القائمة على السياسة المالية والإقتصادية لدولة ليبيا ، وأيضاً شبكة المعلومات الدولية والمقابلات الشخصية التى تخص الدراسة ، وكذلك الدراسات والبحوث السابقة والكتب ، وقد أختيرت هذه المؤسسات والهيئات بما يتوافق مع أهداف البحث، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأوضاع الاقتصادية فى ليبيا فى ظل السياسة المالية المتبعة وارتباط ذلك بالبطالة ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هامة منها أنه هناك محدودية لأدوات السياسة المالية فى جانب الإيرادات فى الإقتصاد الليبى ، وافتقاد الاقتصاد الليبي إلى الرؤية الاستراتيجية ، أيضا ضعف مساهمات القطاعات غير النفطية و القصور في البنية التحتية ، كذلك النقص في الموارد البشرية المدربة والعمالة الماهرة ، وتوصلت الى أن زيادة الإنتاجية تتم من خلال تحسين نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وإجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإداري والدعم الحكومي والمؤسسي ، وقد أوصت الدراسة بضرورة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، مما يزيد من كفاءة الانتاجية التى تتطلب زيادة فى العمالة، وبالتالى تُحد من ظاهرة البطالة ، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة والتخفيض تدريجيا من الاعتماد على النفط باعتباره مورد ناضب و توجيه التمويل والاستثمارات نحو الانشطة الكفيلة بتنوع الاقتصاد مع التركيز على اقامة المشاريع الصغرى والمتوسطة وكذلك السياحية التى تحظى ليبيا فيها بميزة كبيرة ، أيضا العمل على تطوير عملية التعليم والتدريب المهنى لزيادة إنتاجية العمالة المدربة وكذلك تطوير منظومة التعليم والتدريب المهنى للعاطلين ، حيث يمثل ذلك استثمار في رأس المال البشري وهو لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال العيني.

الكلمات المفتاحية : البطالة ، السياسة المالية ، الاقتصادى الليبى ، النظام الاقتصادى ، الفكر الاقتصادى ، أدوات السياسة المالية ، الضرائب ، ليبيا ، السياسة النقدية ، النظام المصرفى .

المّلخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تطبيق نمذجة قياسية للعلاقة الإقتصادية بين معدل البطالة والإنفاق العام في ليبيا ، وذلك من أجل محالة فهم وتفسير طبيعة العلاقة الإقتصادية بين المتغيرين وتقييم مدى قدرة وفعالية السياسة المالية المتمثلة في تشجيع الإنفاق العام على خلق مناصب شغل جديدة ومعالجة ظاهرة البطالة والتخفيف من حدتها ، ولاشك أن المشروعات الصغيرة تُسهِم في التخفيف من معدلات البطالة في صفوف الشباب ودعم اقتصاديات الدولة، وتساهم في خلق فرص عمل لكثير من الذين لا تستطيع الوظائف الحكومية وغيرالحكومية أن تستوعبهم ، حيث تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدرار الدخل والإبتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول ، لذلك فإن للمشروعات الصغيرة أَهِمِّيَّةٌ اّستثّمَارِيَّة وِتّنِمَوِيَّة كبيرة ناتجة عن انتشارها الواسع جغرافيا، وِتّعّتّبِر أداة تّنِمَوِيَّةٌ فعالةٌ لمكافحة البطالة وِيِّشكلَ حّلَ مشكلة البطالة أكبر التحديات التنموية التى تواجه المَجِتّمَعٌ الليبى، وذلك لَأّنِ البطالة تتركز بِيِّنِ الشباب والّبَاحِثّيِّنِ عّنِ الَعّمَلَ ، وكذلك فإن المرأة لها دور كبير فى هذه المشروعات الصغيرة مع مرور الوقت من الممكن أن تصبح أكبر بحيث ينتقل مجال العمل من المنزل إلي الخارج ، وِحسب التقارير الرسمية تقدر نسبة البطالة ٣٠% ، وبهذا المَنطّقِ أّصّبِحٌ مَنِ الَضّرِورِيِّ الاستفادة مَنِ خصائص المشروعات الصغيرة كوسيلة في خلق فرص عمل لمكافحة البطالة التى يِّعّنِيِّ مَنِهِا المَجِتّمَعٌ الليبى ، ونِظّرا لَأّهِمَيِة دِورِ المشروعات الصغيرة فىّ دِولَ العالم وانتشارها على أّوَسعٌ نطاق جغرافى، وأيضا تّعّدِ أّدِاةّ فعالة لمكافحة البِطّالَة ، فإن التشخيص السليم للمشكلة يؤدي إلي العلاج السليم لها وتشخيص مشكلة البطالة في ليبيا تتطلب منا البحث عن منبع البطالة في ليبيا ، ومن هنا جاء اهتمام هذه الدراسة للتعرف على دِورِ السياسة المالية وكذلك دورها فى دعم المشروعات الصغيرة وِأّثّرِها فى مكافحة البطالة ومعرفة أليات تطّبِيِّقِها لمكافحة البطالة ومواجهة الصعوبات والمعوقات التىّ يِّنّمَر عنه الأخذ بِهِ ولن ننجح في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة والرفاة الاقتصادي مالم نقضي على مشكلة البطالة أو نحد منها على أقل تقدير ومنا هنا وعلى ضّوِءِ ما سبق يمكن ايجاز بتفعيل السياسة المالية لمساهمة المشروعات الصّغّيِّرةّ فّيِّ مكافحّةّ البطالة على النحو التالى :

١- تشجيع الشباب على العمل المهنى والأعمال الحرة.
٢- زيادة المشروعات المتناهية الَصّغّر والصغيرة وِالمتّوَسطّةّ مَنِ أّحّدِ الحلولَ لبطالة الَخَرِيِّجِيِّنِ الناتجة عّنِ الخصخصة ويحتاج إلىّ إعادة تّأّهِيِّلَ العمالة الَتّيِّ يِّتّمَ التخلى عنها مَنِ خلال الاهتمام بالتعليم والَتّدِرِيِّبِ .
٣- التركيز على انشاء المشروعات الصغيرة فى ليبيا فى نطاق جغرافى فىّ المدن الاقتصادية المستحدثة .
٤- عّمَلَ مَدِنِ صّغّيِّرةّ وِقِرِيِّ والهجر وِتّشِجِيِّعٌ الشباب لَلَعّمَلَ فى تلك المناطق، وذلك سعيا لَتّحّقِيِّقِ التنميةّ فّيِّ ليبيا .

٥- اِنشِاء حاضنات الأعمال لمساندة أصحاب المشروعات الجديدة اللذين يَّفْتَقِرونِ إلى المقومات المادية والإدارية لإقامة مشروعاتهم.

٦- القيام بعمل الدراسات والبحوث حول المشروعات الصغيرة فِّيً المجتمع الليبى وأسباب تعثرها والتوصل لَلَحّلَولِ المناسبة لها.

٧- تّقِدِيِّمَ الحماية لأصحاب المشروعات الصغيرة عّنِ طّرِيِّقِ إصدار الحكومة قرارات بِتّخَصّيِّصّ خدمات وَسلَعٌ تّقِومَ بإنتاجها المشروعات الصغيرة لَتّضّمّنِ عٌّدِمَ المنافسة لها.

٨- تّشِجِيِّعٌ مشاركة المرأة فَيِّ العمالة بشكل عام وافى إنشاء المشروعات الصغيرة بشكل خاص وِتّشِجِيِّعٌ مشروعات الأسر المنتجـة.

٩- زيادة اهتمام المصاريف التجارية بالمتطلبات التنموية لَلَمَشِأَرِيِّعٌ الصغيرة ووِضّعٌ خَطّطّ تّمَوِيِّلَهِ لها .

١٠- زيادة مساهمة المجتمع المدنى فى رفع الكفاءة والفاعلية لدور الشباب فى الإنتاج وفتح قنوات عمل جديدة من خلال المشروعات الصغيرة .

قائمة المحتويـات

تمهيد :..... ١٢

مقدمة :.....١٢

مشكلة الدراسة :..... ١٣

أهداف الدراسة : ١٤

الفروض البحثية :..... ١٤

الدراسات السابقة :..... ١٥

أولا– الدراسات العربية :..... ١٥

ثانيا – الدراسات الأجنبية :..... ١٨

الفصل الأول– " الإطار النظرى للدراسة ".....٢١

المبحث الأول – مفهوم السياسة المالية دور الدولة فى النشاط الاقتصادى.....٢١

الدولة الحارسة ودورها في النشاط الاقتصادي ٢٣

المبحث الثانى العوامل المؤثرة في السياسة المالية ٢٨

أهداف السياسة المالية :..... ..... ٣٧

المبحث الثالث – البطالة فى الفكر الإقتصادى ٥٤

أسباب البطالة :..... .... ٥٨

الفصل الثاني – البطالة فى ليبيا ومصر.....٨٤

المبحث الأول– تطور أداء الاقتصاد الليبى ٨٤

الدراسة التحليلية ٨٤

الطريقة البحثية ومصادر البيانات..... ٨٥

المبحث الثانى: تطور أداء الاقتصاد المصرى :.....٩٣

الفصل الثالث –معالجة البطالة فى ليبيا ١٠٠

المبحث الأول – أدوات السياسة المالية..... ١٠٠

أولا: سياسة الانفاق العام فى ليبيا :.....١٠٠

ثانيا– السياسات الضريبية فى ليبيا :..... ١٠٦

ثالثا: آلية عمل السياسة المالية : ١١٠

المبحث الثانى– مراحل النظام الاقتصادى الليبى ١١٧

أولا: النظام الإقتصادى خلال فترة التوجه الاشتراكى فى ليبيا ١١٧
ثانيا: النظام الاقتصادى خلال فترة الحصار الدولى والانفتاح والاصلاح الاقتصادى.....١٢٠
ثالثا: النظام الإقتصادى فى ليبيا بعد فبراير ٢٠١١م: ١٢٢
المبحث الثالث- استراتيجيات الاصلاح فى الاقتصاد الليبى :..... ١٢٧
أولا: وضع الإقتصاد الليبى الحالى :-..... ١٢٧
ثانيا: طرق الإصلاح الإقتصادى الليبى : ١٢٧
ثالثا- الدراسة المقارنة بين ليبيا ومصر ١٣٦
قائمة المراجع
أولا- الكتب ١٧١
ثانيا-الرسائل العلمية ١٧٤
ثالثا- الدوريات العلمية والتقارير والبحوث ١٧٥
رابعا- المراجع الأجنبية ١٧٧

قائمة الجداول

جدول رقم (١) التعليم فى ليبيا..... ٨٤

جدول رقم (٢) الزراعة فى ليبيا.....٨٥

جدول (٣) الصحـة.....٨٥

جدول رقم (٤) تطور الايرادات النفطية و غير النفطية (نسب مئوية).....٨٧

جدول رقم (٥) تطور الايرادات النفطية و غير النفطية (بالمليون دينار)..... ٨٧

جدول رقم (٦) ملخص معدلات ضرائب الدخل وفقا لنص القانون رقم ٧ لسنة٢٠١٠..... ٨٧

جدول رقم (٧) تطور النفقات العامة (نسب مئوية).....٨٩

جدول رقم (٨) تطور النفقات العامة (بالمليون دينار).....٨٩

جدول رقم (٩) اجمالى الايرادات و النفقات العامة و الدين العام المحلى المصرفى (بالمليون دينار).....٩٠

جدول رقم (١٠) ضريبة الدخل فى دولة ليبيا.....٩١

جدول رقم (١١) جدول تطور أعداد البطالة فى مصر ٩٤

جدول رقم (١٢) تطور الايرادات النفطية وغير النفطية (نسب مئوية).....١٠٢

جدول رقم (١٣) تطور الايرادات النفطية و غير النفطية (بالمليون دينار).....١٠٢

جدول رقم (١٤) ملخص معـدلات ضرائب الدخـل وفقا لنص القانون رقـم ٧ لسنة ٢٠١٠.....١٠٣

جدول رقم (١٥) تطور النفقات العامة (نسب مئوية).....١٠٤

جدول رقم (١٦) تطور النفقات العامة (بالمليون دينار).....١٠٤

جدول رقم (١٧) اجمالى الايرادات و النفقات العامة والدين العام المحلى المصرفى (بالمليون دينار).....١٠٥

جدول رقم (١٨) الضرائب التى تم تعديلها خلال الفترة ١٩٧٣ – ٢٠١٠ م ١٠٩

جدول رقم (١٩) المؤشرات الاقتصادية الأساسية.....١٥٠

قائمة الأشكال

الشكل رقم ١ نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر..... ١٤٠

الشكل رقم ٢ نسبة الإستثمار القومى من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٦م.....١٤١

تمهيد

السياسة المالية هى التى تٌحدد مصادر دخل الدولة وأوجه انفاق هذا الدخل من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ، وتلعب السياسة المالية دورا وتأثيرا مهما فى الاقتصاد القومى وعلى افراد المجتمع كأداة فعالة فى مجال اعادة توزيع الدخل وادارة موارد الدولة وضبط العجز الحكومى، فالانفاق الاستثمارى الحكومى وشكل النظام الضريبى والنفقات الحكومية تقوم على الدعم والخدمات الاجتماعية، ولها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى معدلات النمو الاقتصادى، حيث أن تنفيذ السياسة المالية يعتمد بشكل أساسى على المؤسسات الحكومية، لذلك فان كفاءاتها وقدراتها الادارية والتنسيقية هى أحد أبرز عوامل نجاح هذه السياسة. والبطالة تنشأ من عدم استخدام المجتمع لقوة العمل استخداما كاملاً، ومن المؤكد أن البطالة تحدث نتيجة القصور فى النمو الإقتصادى، وكنتيجة لعجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات اللازمة لتوفير فرص العمل.

المقدمة :

تٌعد مشكلة البطالة مشكلة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة، ولعل أبرز سمات الأزمة الاقتصادية التى توجد فى الدول المتقدمة هي تفاقم مشكلة البطالة ، أي التزايد المّستمر في الأفراد القادرين على العمل دون الحصول عليه ؛ ومن المؤكد أن ذلك يتسبب فى وجود أثار اقتصادية أو اجتماعية وسياسية على حد سواء ، حيث إن البطالة تزيد من الاستمرار في حجم العمال العاطلين عن العمل ، ذلك الأمر الذي يؤدي إلى الانخفاض في الطلب على العمالة ؛ وقد ينعكس ذلك بالسلب على الاقتصاد القومي ، ومن الجدير بالذكر أن البطالة تؤدى إلى نتائج سلبية فى المجال الإقتصادى والأمنى والاجتماعى[1]؛ لذا فإن الحكومات تسعى إلى خفض معدل البطالة وتخفيف آثارها، وذلك لأن البطالة أصبحت مجال اختبار لقدرة النظام الإقتصادى بالسرعة الكافية وذلك لإعادة تشغيل الوحدات المتوقفة ولتوفير فرص العمل ، كما إن البطالة تمثل عطلة بعض الواحدات، وقلة الرغبة والقدرة على الإنتاج والعمل[2]، فتعنى بذلك أنها تمثل توقف جزئى من قوة العمل والتأثير على الاقتصاد والنمو، وتمثل البطالة الفرق بين كميتين أكبرهما هو كمية عناصر الإنتاج من الموارد البشرية ، أما الأسواق فهي كمية فرص العمل المّتاحة لتلك العناصر، وتقاس بمعدل البطالة [3]، وبالتالى فعند تواجد العجز فى الوظائف وعدم الاستطاعة فى اتاحة قدر كافى من الوظائف لكل من هو قادر ويرغب فى العمل، فهذا يؤدى إلى إهدار الطاقة الشبابية ، وبذلك ينتج تكلفة إجتماعية واقتصادية، لأن الاقتصاد لم يستطيع استغلال تلك الطاقة الشبابية، وتوفير لهم فرص عمل ووظائف ، لكى يستثمر هذه الطاقة فى العمل على الإنتاج والنهوض بالدولة ، وحصاد ذلك هو العنف الاجتماعى والإضطراب

[1] النظام الضريبي الليبي ، تحدي الواقع ومتطلبات الإصلاح (ص:١)، ط:المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ٢٠١٦م.

[2] صندوق النقد الدولى: احصاءات اتجاه التجارة الخارجية، الربع الثالث ٢٠١٦.

[3] نجية صالح الرقيق، رسالة ماجستير اتجاهات ظاهرة البطالة في ليبيا . وأثرها على الاقتصاد القومي (ص: ١)، ط: قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة طرابلس، ٢٠١٥.

السياسى والتأثير السلبى ونقصان مؤشر الاقتصاد ، ومن الجدير بالذكر أن هذا البحث يهدف إلى استعراض مشكلة البطالة، ودور السياسة المالية فى مواجهة هذه المشكلة والإستيراتيجيات المقترحة لمواجهة هذه الظاهرة.

مشكلة الدراسة

تعد ظاهرة البطالة مشكلة العالم الثالث ، وأصبحت واحدة من أخطر مشاكل الدول المتقدمة و لعل أسوأ و أبرز سمات الأزمة الاقتصادية العالمية التى توجد فى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تفاقم مشكلة البطالة أى التزايد المستمر فى الافراد القادرين على العمل دون الحصول عليه ، لذلك فإن لظاهرة البطالة أثار سواء أكانت أثار اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية على حد سواء فإنها تزيد من الاستمرار فى حجم العمال العاطلين عن العمل الأمر الذى يؤدى الى الانخفاض فى الطلب على العمالة ، لذلك وبسبب هذا الانخفاض فى الطلب على العمالة يتأثر الاقتصاد القومى لدولة ليبيا ، حيث تفاقمت حدة البطالة فيها لكثير من الأسباب وعجزت الدولة عن تطبيق سياسات حازمة فى مواجهة تزايد ظاهرة البطالة، ومنها مواجهة ارتفاع أسعار الواردات و انخفاض أسعار الصادرات وعدم استقرار أسواق النقد العالمية و تذبذب أسعار الصرف، مما كان له أسوأ الاثر على ميزان المدفوعات فضلا عن ضعف قدرتها الذاتية على الاستيراد و تعطل لكثير من برامج التنمية وعمليات الانتاج نتيجة عجز الاستثمار، مما أدى الى انخفاض فى معدلات النمو الاقتصادى، لذلك تعتبر ظاهرة أو مشكلة البطالة من المشاكل الاقتصادية الكلية ، وتركز هذه الدراسة على تحليل السياسة المالية المُتبعة والتى بالرغم من تغير النظام السياسى فى ليبيا الذى كان قائما خلال الفترة ١٩٦٩ – ٢٠١١ وحتى وقتنا هذا ، إلا أنها ما زالت تعتمد على قانون النظام المالى للدولة الصادر فى ١٩٦٧ و تعديلاته ، وبناء عليه فإن أهم أدوات السياسة المالية فى ليبيا ، هى ما يتم تحصيله من الإيرادات النفطية والضرائب والرسوم والعوائد بأنواعها فيما يتعلق بالإيردات العامة ، والانفاق الحكومى الجارى والاستثمارى (نفقات التنمية) والنفقات العامة ، ومن خلال اتباع سياسة مالية انكماشية أو توسعية من أجل خفض معدلات البطالة وتحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ، ومن الجدير بالذكر أن الكفاءة فى الإنتاج والإنتاجية تتطلب عمالة ماهرة ، مما أدى إلى الاستغناء عن العمالة المحلية ، وذلك أدى إلى اختلال فى هيكلية سوق العمل والذى يرجع فى الغالب الى اخفاق خطط التنمية ، وإهمال المستوى التعليمى و ضعف مؤامة مخرجات التعليم بما يتناسب مع احتياحات سوق العمل ، ومن خلال دراسة ظاهرة البطالة بدولة ليبيا ، سيتم عرض المقترحات التى تكون هى الحلول الحاسمة التى تساعد متخذ القرار فى مواجهة المشاكل الاقتصادية والإجتماعية والأمنية ، وينطبق هذا الأمر على الدول كافة رغم اختلاف أنظمتها الاقتصادية وذلك الهدف الذى تسعى الدول إلى تحقيقه ، ألا وهو زيادة النمو الاقتصادى أو تحقيق مزيد من الرفاهية عن طريق زيادة الناتج القومى أو تحقيق التوظيف الكامل للحد من مشكلة البطالة ، وتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات.

أهـداف الدراسة:-

نستخلص أهـداف الدراسة فيما يلى –

الهـدف الرئيسى للدراسة :

هل أدوات السياسة المالية لها أثر على معدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل ؟ – وما هو طبيعة ذلك الأثر في حالة الاقتصاد المصري؟

ويُستمد من هذا السؤال أسئلة فرعية على النحو التالى:-

١- ما المقصود بالسياسية المالية ؟
٢- ما هى أدوات السياسة المالية وتأثيرها على البطالة فى ليبيا مقارنة مع مصر؟
٣- ما الأسباب التى أدت لارتفاع معدلات البطالة فى ليبيا مقارنة مع مصر ؟
٤- هل يُعتبر أوجه القصور فى أدوات السياسة المالية فى دولة ليبيا هو السبب الرئيسى لزيادة معدلات البطالة ؟
٥- ما المقترحات المناسبة التى تدعم السياسة المالية فى مواجهة البطالة فى الإقتصاد الليبى ؟

المنهج : يعتمد منهج الدراسة على المنهج الكمى والتحليلى.

الفروض البحثية للدراسة:-

١- يُعتبر الدرو الرئيسى لأداوات السياسة المالية لعلاج المشكلات الاقتصادية التى واجهت الاقتصاد الليبى هو معالجة مشكلة البطالة .
٢- تعتبر كفاءة وفاعلية السياسة المالية للإقتصاد الليبى لها القدرة لعلاج مشكلة البطالة .
٣- تعتبر السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية الفعَالة التى من الممكن أن تواجهه مشكلة البطالة وتحد منها .
٤- تعتبر مُحددات النظام الإقتصادى الحر فى الإقتصاد الليبى أساسية لمواجهة مشكلة البطالة .

الدراسات السابقة :

أولاً: الدراسات العربية

١- دراسة (كريدلة، مصطفى مفتاح محمد ٢٠١٣م)، بعنوان أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٠) [٤].

تناولت هذه الدراسة الشرح والتحليل فى واقع الاقتصاد الليبي، وأثر العائدات النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي، حيث تعد التطورات في أسواق النفط العالمية لها دور كبير في اقتصاديات الدول النفطية حيث يكون لها أثر مباشر على الناتج المحلي الإجمالي في الدول النفطية الأمر الذي يعكس نفسه على مستوى المعيشة خاصة في الدول صغيره العدد من الناحية السكانية مثل ليبيا ومن خلال هذا المبحث تم استنتاج النقاط التالية : أ- وجود علاقة طرديه بين الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي أي عندما تحقق الإيرادات النقطية معدلات نمو موجبة عندها يحقق الناتج المحلي الإجمالي معدلات نمو موجبة والعكس صحيح.

ب- استمرار انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة بالرغم من حجم مخصصات التنمية التي سخرت لهذا القطاع.

ج – استمرار الخلل في هيكل الإنتاج الصناعي مع استمرار انخفاض مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الناتج المحلي الإجمالي طوال فترة الدراسة.

د – إن انخفاض حصة قطاع النقط والغاز في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من هذا القرن لم يكن نتيجة تحسن في مستوى القطاعات الإنتاجية غير النفطية (الزراعة – الصناعة) ، وإنما بالدرجة الأولى بسبب تراجع حصيلة الصادرات النفطية من ناحية ونتيجة أعراض المرض الهولندي من ناحية ثانية حيث توسع قطاع الخدمات على حساب النمو المتباطئ في قطاع الزراعة والصناعة.

هـ – أدى انخفاض الإيرادات النفطية في ليبيا خلال عقد التسعينات إلى تعثر الجهود التنموية وتم التحول من التخطيط الشامل للاعتماد على الميزانيات السنوية في الإنفاق وكذلك إتباع سياسة انكماشية تمثلت في تقليل حجم الواردات من جهة والرقابة المشددة على الصرف الأجنبي من جهة أخرى وقد انعكس كل ذلك علي انخفاض العرض الكلي من السلع والبضائع في السوق الليبي، مما أدى إلى ظهور أنشطة الأسواق الموازية للسلع والعملات الأجنبية خاصة خلال عقد التسعينيات من العقد الماضي مما جعل سعر صرف الدولار في الأسواق الموازية يرتفع إلى حوالي ثلاثة أضعاف السعر الرسمي وهذا ما دفع راسمي السياسة النقدية في ليبيا إلى زيادة عرض الدولار في

[٤] كريدلة، مصطفى مفتاح محمد – أثر العوائد النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٠) – مجلة الدراسات الافريقية – مصر ، ٢٠١٣ .